الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4639 | الجمعة | 17 محرم 1445 هـ | 4 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة

مستشاره يكشف ظروف احتجازه.. الرئيس المعزول بازوم يتلقى اتصالا من واشنطن

قائد الانقلاب في النيجر: نرفض كل العقوبات» التي فرضتها دول غرب إفريقيا المجاورة

رئيس النيجر المعزول محمد بازوم تلقى اتصالات من قادة ومسؤولين غربيين

«وكالات» : كشف مستشار رئيس النيجر المعزول محمد بازوم جانبا من ظروف احتجاز الأخير الذي لا يزال يتلقى اتصالات من قادة ومسؤولين غربيين، آخرهم وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن.

وقال إنتينيكار الحسن المستشار الخاص لبازوم للجزيرة إن قادة الانقلاب يضيقون عليه، وإنهم فصلوا عنه التيار الكهربائي منذ ساعات.

وأضاف الحسن أن قادة الانقلاب شددوا إجراءات الحراسة على الرئيس بازوم المحتجز في القصر الرئاسي منذ الإطاحة به قبل أسبوع.

وظهر بازوم لأول مرة بعد 4 أيام من الانقلاب إلى جانب الرئيس التشادي محمد إدريس ديبي، الذي التقاه والقادة العسكريين بالقصر الرئاسي في محاولة للوساطة لإنهاء الأزمة.

ووسط دعوات غربية لإنهاء الانقلاب، قالت الخارجية الأميركية إن الوزير بلينكن أبلغ بازوم -في اتصال هاتفي الأربعاء- بأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى السلطة.

وكان القائد السابق للحرس الرئاسي عبد الرحمن تياني قد استولى على السلطة يوم 26 يوليو/تموز الماضي، وبرر الإطاحة بالرئيس بإخفاقه على الأصعدة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، في بلد يعد من بين الأفقر في العالم ويشهد هجمات تشنها مجموعات مسلحة.

وقال الجنرال تياني -بصفته رئيس المجلس العسكري الحاكم- إن «المجلس الوطني لحماية الوطن» لن يرضخ لعقوبات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس» (ECOWAS) التي تضم 15 دولة.

وفي خطاب تلفزيوني بثه التلفزيون الرسمي عشية ذكرى استقلال النيجر عن فرنسا، وصف تياني العقوبات بأنها غير قانونية وغير عادلة وغير إنسانية، وكان يشير بذلك إلى بعض الإجراءات التي هددت بها إيكواس أو اتخذتها بالفعل لاستعادة النظام الدستوري ومنها وقف نيجيريا إمدادات الكهرباء للنيجر.

كما قال قائد الانقلاب إن المجلس العسكري يواجه تدخلات خارجية ترفض توليه السلطة، معتبرا أن ما قام به العسكريون جاء لصالح شعب النيجر.

وتابع رئيس المجلس العسكري -الذي يتولى رئاسة الدولة- أنه لا شيء سيعرقل المسار الانتقالي والحفاظ على السيادة الوطنية، قائلا إن قوات الدفاع لن تنقسم ولن تتقاتل من أجل غايات سياسية.

وقد أعلنت نيجيريا قطعَ الكهرباء عن النيجر، حيث تزودها بـ 70% من حاجتها للطاقة، كما بدأت كل من بنين ونيجيريا وساحل العاج تطبيق العقوبات التي فرضتها مجموعة «إيكواس» على المجلس العسكري.

وقبل ساعات من خطاب تياني، أكد رؤساء أركان دول «إيكواس» -خلال اجتماعهم في أبوجا- عزمهم استعادة الديمقراطية في النيجر «مهما بلغت التحديات».

وقال رئيس الأركان النيجيري كريستوفر موسى إن الانقلاب في النيجر يجب مواجهته، مشددا على أن الأحداث هناك انعكست على جميع دول غرب أفريقيا، وأثرت على الجميع بشكل سلبي.

وبالتزامن مع ذلك، وصل وفد من «إيكواس» إلى النيجر لعقد مفاوضات مع قادة الانقلاب. وشدد مفوض المجموعة للشؤون السياسية والسلام والأمن عبد الفتاح موسى على أن التدخل العسكري بهذا البلد سيكون الخيار الأخير المطروح.

وكانت «إيكواس» أكدت الأحد الماضي -خلال قمة طارئة بأبوجا- استعدادها لفرض عودة الرئيس المعزول إلى السلطة ولو اقتضى ذلك تدخلا عسكريا، وأمهلت الانقلابيين أسبوعا للعودة إلى ثكناتهم.

دوليا، قالت الخارجية الروسية إن التهديد باستخدام القوة في النيجر ضد منفذي الانقلاب الأسبوع الماضي «لن يسهم في تسوية الصراع» داعية إلى تنظيم «حوار وطني» لضمان سيادة القانون.

من جانبه، قال وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاجاني إنه يجب استبعاد أي تدخل عسكري غربي في النيجر لأنه سيُعَد استعمارًا جديدا.

كما حذرت حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا من مغبة التدخل الخارجي في شؤون النيجر ومحاولات جرها إلى الفوضى، وقالت إن التدخل سيزيد من خطورة الأزمة ويقوّض أمن هذا البلد والدول المجاورة له.

وكانت الجزائر حذرت بدورها من أي تدخل عسكري خارجي في النيجر، وهو الموقف نفسه الذي عبرت عنه 3 دول أفريقية شهدت انقلابات ويحكمها عسكريون، وهي مالي وبوركينا فاسو وغينيا.

على صعيد آخر، قررت الولايات المتحدة تنفيذ إجلاء جزئي لموظفي سفارتها في النيجر بعد أسبوع على الانقلاب.

وقالت الخارجية الأميركية إنها أمرت بمغادرة الموظفين الحكوميين غير الأساسيين في السفارة مع عائلاتهم.

وأضافت الوزارة أن سفارتها في نيامي ما زالت مفتوحة، وأن اتصالات دبلوماسية مع النيجر تجري على أعلى المستويات.

ونقل موقع «بوليتيكو» عن دبلوماسي أميركي قوله إن الوضع على الأرض في عاصمة النيجر مستقر نسبيا، مضيفا أنه تم بالفعل إجلاء 20 من موظفي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هذا الأسبوع.

وكانت واشنطن أعلنت في وقت سابق أنها ستبقي على قواتها المتمركزة في النيجر، والتي يبلغ تعدادها 1100 جندي.

من جانبها، أعلنت الخارجية البريطانية أن سفارتها في نيامي ستقلل عدد موظفيها مؤقتا في ضوء الوضع الأمني.

كما أشارت الخارجية البريطانية في بيان إلى أن هناك دعوة لمظاهرات في النيجر بمناسبة ذكرى استقلال البلاد، محذرة من أنها قد تكون عنيفة «وقد يتغير الوضع سريعا من دون إنذار».

أما الخارجية الفرنسية، فأعلنت أن 992 شخصا تم إجلاؤهم من النيجر بينهم 560 فرنسيا بعد مغادرة رابع رحلة جوية العاصمة نيامي.

ويوجد في النيجر نحو 600 مواطن فرنسي، إضافة إلى 1500 عسكري ينتشر أغلبهم بالقاعدة العسكرية في نيامي.

وفي خطابه الأربعاء، قال رئيس المجلس العسكري الحاكم بالنيجر (تياني) إنه لا يوجد أي سبب موضوعي يدفع الفرنسيين لمغادرة البلاد، مضيفا أنهم لم يتعرضوا لأدنى تهديد.

كما وصلت إلى العاصمة الإيطالية روما طائرة قادمة من نيامي تقل 83 شخصا، بينهم إيطاليون وأميركيون وبريطانيون.

ومن ناحيته، أكد وزير الخارجية الإيطالي أن سفارة بلاده في نيامي ستظل مفتوحة.

من ناحية أخرى أعلن قائد المجموعة العسكرية التي استولت على السلطة في النيجر الجنرال عبد الرحمن تياني، الأربعاء، «رفض كل العقوبات» التي فرضتها دول غرب إفريقيا المجاورة على النيجر و»رفض الخضوع لأي تهديد».

وقال الجنرال تياني في خطاب متلفز عشية ذكرى استقلال المستعمرة الفرنسية السابقة، إن «المجلس الوطني لحماية الوطن» يرفض كل هذه العقوبات ويرفض الخضوع لأي تهديد أيا يكن مصدره»، مضيفا «نرفض كل تدخل في الشؤون الداخلية للنيجر».

واعتبر تياني أنه لا يوجد «أي سبب موضوعي» يدفع الفرنسيين لمغادرة البلاد، في حين تتواصل عمليات إجلاء تجريها باريس لمئات من مواطنيها والرعايا الأوروبيين.

وقال تياني إن الرعايا الفرنسيين «لم يتعرّضوا أبدا لأدنى تهديد» و»ما من سبب موضوعي» يستدعي مغادرتهم البلاد.

لبنان: هدنة لم تصمد 24 ساعة .. اشتباكات عنيفة في «عين الحلوة»

سيارة إسعاف في مخيم عين الحلوة في لبنان

«وكالات» : على الرغم من الهدنة فإن مخيم عين الحلوة في لبنان ما زال يشهد اشتباكات هي الأعنف منذ تدهور الوضع بين «حركة فتح» والجماعات المتطرفة في المكان.

فقد أفادت مصادر ، أمس الخميس، بأن هدنة وقف إطلاق النار التي توصلت إليها، الأربعاء، هيئة العمل الفلسطيني المشترك لـ24 ساعة في المخيم لم تصمد.

وأفاد بأن وقف النار استمر لبعض الوقت فقط، ثم وقعت اشتباكات هي الأعنف منذ تدهور الوضع استخدمت فيها الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية.

ولفت إلى أن عناصر حركة «فتح» تعرضت لهجوم مباغت على مواقعها، ما اضطرها إلى الرد بعنف، فاشتعلت معارك على أكثر من محور أدت لوقوع إصابات.

كما تابع أنه وبسبب عودة الاشتباكات، مدد محافظ الجنوب منصور ضو في بيان، قرار وقف العمل في الإدارات الرسمية في سرايا صيدا.

يشار إلى أن اشتباكات عنيفة كانت اندلعت مساء السبت الماضي، في عين الحلوة، أحد أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وأكثرها كثافة سكانية، بين عناصر من «حركة فتح» وآخرين متطرفين.

وقد أسفرت بداية عن مقتل عنصر من المجموعات المتطرفة، قبل أن يقتل قيادي في «حركة فتح» و4 من رفاقه، الأحد، في كمين محكم.

كما تم التوصل لاتفاق هدنة في المخيم، إلا أنها لم تدم طويلا.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 54 ألف لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأمم المتحدة، يقطنون في مخيم عين الحلوة، انضم إليهم خلال الأعوام الماضية آلاف الفلسطينيين الفارين من النزاع في سوريا.

ويعرف عن المخيم إيواؤه «مجموعات متطرفة» وخارجين عن القانون، وغالبا ما يشهد عمليات اغتيال وأحيانا اشتباكات.

فيما لا تدخل القوى الأمنية اللبنانية المخيمات بموجب اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية، وتتولى الفصائل الفلسطينية نوعاً من الأمن الذاتي داخل المخيمات.

بلاغ كاذب عن إطلاق نار عند مبنى مجلس الشيوخ الأمريكي يثير الذعر

«وكالات» : قال المتحدث باسم إدارة شرطة واشنطن هيو كارو، إن الشرطة لم تجد أي مطلق للنار أو أي مصاب بعد تقارير عن إطلاق نار محتمل عند مبنى الكونغرس، الأربعاء، مشيرا إلى أن البلاغ كان كاذبا على ما يبدو.

وأضاف كارو: «تلقينا بلاغا عن شخص يطلق النار. يبدو أنه بلاغ كاذب لم تقع إصابات، ولم نعثر على مطلق النار».

وفي وقت سابق، أعلنت شرطة الكونغرس الأميركي، أنها تلقت بلاغا عن إطلاق نار محتمل عند مبنى الكابيتول، الأربعاء، وحثت الموجودين داخل مكاتب مجلس الشيوخ على الاحتماء.

ومجلس الشيوخ حاليا في عطلة صيفية، وغالبية أعضائه ليسوا في مكاتبهم.

وقالت الشرطة في بيان عبر مواقع التواصل الاجتماعي: «على كل شخص في مباني مجلس الشيوخ الاحتماء بالداخل في مكانه لورود بلاغ عن شخص يطلق النار. ونشير لعدم وجود أي تقارير مؤكدة عن إطلاق الرصاص».

ذكرت قناة «فوكس نيوز» أنه «تم إجلاء كافة الموجودين في مجلس الشيوخ». كما تقرر إرسال تعزيزات أمنية مكثفة لمحيط مجلس الشيوخ.

وقالت الشرطة الأميركية فور تلقي البلاغ، إن «عناصرنا تواصل البحث في الكونغرس وفي محيطه بعد تقارير عن إطلاق نار».

وأضافت الشرطة الأميركية: «نطالب بالابتعاد عن مبنى الكونغرس، ونواصل التحقيقات».

وانتهت القصة بتأكيد الشرطة الأميركية أن البلاغ عن إطلاق النار كان كاذبا.

إصابات في اشتباكات بين الجيش الإثيوبي ومليشيا بأمهرة

المليشيات المسلحة بأمهرة قاتلت العامين الماضيين إلى جانب القوات الفدرالية في تيغراي

«وكالات» : اشتبك الجيش الإثيوبي -الأربعاء- مع مسلحين من مليشيا بمنطقة أمهرة، في تصعيد لنزاع بين جانبين كانا حليفين في القتال الذي استمر عامين بإقليم تيغراي.

وقال طبيب في مستشفى بمدينة ديبري تابور في أمهرة إن مسلحين من «فانو» اشتبكوا مع جنود من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية بالقرب من المدينة، الأربعاء والثلاثاء الماضيين.

وأضاف أن المستشفى استقبل 3 إصاباتهم خطيرة و10 مصابين بجروح طفيفة، بما في ذلك إصابات بأعيرة نارية وأسلحة ثقيلة.

وقال «القتال استمر في ضواحي المدينة» مضيفا أن الطريق المؤدي إلى ديبري تابور مغلق.

كما أكد شرطي لوكالة رويترز حدوث اشتباكات بين الجيش ومليشيا بأمهرة.

وقال اثنان من سكان كوبو إن قتالا عنيفا اندلع أيضا خارج البلدة في وقت مبكر من صباح الثلاثاء «لكن الوضع كان هادئا الأربعاء».

يذكر أن مليشيا فانو تعمل بشكل متقطع دون هيكل قيادة محدد، وقد ناصرت القوات الاتحادية بالحرب التي استمرت لعامين بمنطقة تيغراي المجاورة وانتهت في نوفمبر الماضي.

لكن العلاقات توترت بسبب ما يقول البعض بالمنطقة إنه تجاهل من الحكومة الإثيوبية للأمن في إقليم أمهرة.

وقال دمقي مكونن نائب رئيس الوزراء «المشكلات الأمنية في مناطق مختلفة من أمهرة صارت مقلقة».

وأضاف عبر صفحته على فيسبوك «نحن في لحظة تاريخية يجب فيها أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أنه إذا لم يكن لديك سلام فستفقد كل شيء» داعيا للحوار السلمي.

من جهة أخرى، قال مصدر دبلوماسي إن القتال اندلع قبل عدة أيام، عندما شن الجيش عملية لإجبار مسلحي فانو على الخروج من كوبو ومناطق أخرى.

وأضاف أن مليشيا فانو سيطرت بعد ذلك على بلدة لالي‌بيلا التي تضم كنائس متراصة يعود بناؤها لمئات السنين، والمصنفة ضمن قائمة التراث العالمي.

ارتفاع حصيلة ضحايا تفجير باكستان ورئيس الوزراء يعرب عن قلقه من تورط أفغان

حصيلة التفجير الذي استهدف تجمعا حزبيا في باكستان ارتفعت إلى 63 قتيلا

«وكالات» : ارتفعت حصيلة ضحايا التفجير الانتحاري الذي استهدف تجمعا حزبيا شمال غربي باكستان إلى 63 قتيلا، في وقت لا يزال فيه 123 مصابا في المستشفيات، في حين أعرب رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف عن قلقه «من تورط مواطنين أفغان» في الهجمات الانتحارية.

وقال لياقات خان، المشرف الطبي بمستشفى في منطقة باجور (شمال غرب) حيث وقع الانفجار، إن عدد القتلى بلغ 63 حتى الآن، وإنه مرشح للارتفاع، إذ لا يزال 123 مصابا في مستشفيات مختلفة.

وكان تنظيم الدولة أعلن -في بيان- مسؤوليته عن التفجير الانتحاري الذي استهدف تجمّعا سياسيا في بلدة خار -الواقعة على مسافة 45 كيلومترا من الحدود الأفغانية- من دون تحديد جنسية منفذ الهجوم، كما لم تؤكد الشرطة الباكستانية أي تفاصيل عنه.

من جانبه، قال رئيس الوزراء الباكستاني إن عناصر معادية لباكستان «تتمتع بحرّية التخطيط والتنفيذ لهجمات جبانة على مدنيين أبرياء من ملاذات واقعة على الجهة الثانية من الحدود»، كما وجه قوات الأمن إلى «بذل جميع الجهود اللازمة لتقديم الإرهابيين المتورطين في الانفجار إلى العدالة».

وكان وزير الداخلية الباكستاني رانا ثناء الله توعد باعتقال المنفذين وتقديمهم للعدالة.

من جهتها، تؤكد حكومة كابل -التي تقودها طالبان- باستمرار أنها لن تسمح لأجانب باستخدام أراضيها لتنظيم الهجمات.

وقال الناطق باسم الحكومة الأفغانية ذبيح الله مجاهد إن الهجوم «عمل إجرامي»، مشددا على أنه يجب منع وقوع حوادث مماثلة بغض النظر عن مكان التخطيط لها أو تنفيذها.

وأكد مجاهد أن «إمارة أفغانستان الإسلامية حريصة على منع استخدام أراضيها لاستهداف أي مكان»، مضيفا «لن نسمح لأحد بإنشاء ملاذ هنا».

ودانت الخارجية الأميركية بشدة الهجوم الذي وقع في منطقة باجور وقتل فيه العشرات.

كما ندد مجلس الأمن الدولي بأشد العبارات بما وصفه «بالهجوم الإرهابي الانتحاري» الذي استهدف اجتماعا سياسيا في المحافظة الباكستانية.

وأثار التفجير مخاوف من أن تكون باكستان أمام فترة انتخابات دامية بعد شهور من الفوضى السياسية التي أثارتها الإطاحة بعمران خان من منصب رئيس الوزراء أبريل 2022.

وفي يناير الماضي، فجر انتحاري من حركة طالبان باكستان نفسه في مسجد داخل مجمع للشرطة بمدينة بيشاور الواقعة شمال غربي باكستان، مما أدى إلى مقتل أكثر من 80 عنصرا من الشرطة.

وتركزت هجمات المسلحين في مناطق متاخمة لأفغانستان، وتقول إسلام آباد إن بعضها يتم التخطيط له على أراض أفغانية، وهو ما تنفيه كابل.